100 دولار متوسط أسعار النفط خلال العامين المقبلين

«الوطني»: 3.6 في المئة النمو المتوقع للاقتصاد الخليجي في 2013

- بحلول العام 2014 تكون المصروفات الحكومية قد ارتفعت بواقع 50 في المئة
- معدل التضخم انخفض في دول «التعاون» على الرغم من نمو الاقتصاد المزدهر

مبنى بنك الكويت «الوطني»

توقع بنك الكويت الوطني ان يتباطأ النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي من 5.4 في المئة في العام 2012 الى 3.6 في المئة في العام 2013 مع انتهاء فترة ارتفاع انتاج النفط في المنطقة التي امتدت لثلاثة اعوام.

كما توقع البنك في تقريره ان تبقى بيئة الاعمال قوية مع مواصلة الحكومات انفاقها الاستثماري والاجتماعي المرتفع بما من شانه دعم الثقة ونشاط القطاع الخاص مرجحا ان تحقق كل من دولة قطر وسلطنة عمان افضل اداء في المنطقة وان يساعد نشاط المشاريع على تعزيز زخم النمو في كل من المملكة العربية السعودية والكويت.

وأشار الى بلوغ متوسط أسعار النفط 100 دولار امريكي للبرميل خلال العامين المقبلين مبينا ان هذا المستوى يسمح لحكومات دول مجلس التعاون الخليجي ان تمول انفاقا اعلى دون استنزاف احتياطياتها المالية.

ورجح التقرير ان ينخفض انتاج النفط في دول الخليج الى ما بين 1 في المئة الى 2 في المئة سنويا خلال العامين المقبلين مع اتجاه المنتجين من الدول الخليجية الأعضاء في منظمة أوبك الى الغاء بعض الزيادات الكبيرة التي حدثت في الانتاج منذ العام 2010.

وبين ان هناك محاذير قد تحول دون ذلك اذ من الممكن ان يؤدي انكماش كبير في الاقتصاد العالمي الى تراخي اساسيات سوق النفط العالمي بدرجة اكبر من المتوقع في العام 2013 بما يدفع اسعار النفط إلى الانخفاض دون 100 دولار امريكي للبرميل لفترة ممتدة من الزمن.

وقال التقرير ان ذلك الامر يضع المراكز المالية للحكومات الخليجية تحت الضغط ويتسبب في خفض الانفاق او تاخير تنفيذ المشاريع ما يضعف النمو الاقتصادي مشيرا الى ان ثمة حاجة لإصلاحات اقتصادية كبيرة في جوانب مثل سوق العمل والتعليم وسياسة المنافسة ليتمكن القطاع الخاص من النمو بشكل اكثر استقلالية عن دعم الدولة ،وفي الآونة الأخيرة النصب اهتمام الحكومات عموما على تعزيز الدخل وتوفير الوظائف بشكل اساسي».

من جهة ثانية رأى التقرير ان معدل التضخم يبقى منخفضا في دول مجلس التعاون الخليجي على الرغم من النمو الاقتصادي المزدهر فقد انخفض معدل التضخم الموزون في اسعار المستهلك من 2.7 في المئة في منتصف العام 2012 الى 2.0 في المئة بحلول شهر اكتوبر الماضي.

وعزا هذا التباطؤ في معدل التضخم العام الى تباطؤ معدل التضخم في اسعار المواد الغذائية في بعض الدول وتباطؤ الايجارات وتاخر تاثير ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي في وقت سابق من العام على اسعار الواردات.

وتوقع التقرير ان يشهد التضخم ارتفاعا طفيفا في العام 2013 ليصل الى ثلاثة في المئة حيث تتجه بعض هذه العوامل الى الانحسار في حين سيبقى نمو الاقتصاد المحلي قويا ومن غير المرجح ان يكون معدل التضخم مصدر قلق يدفع الى تغيير في السياسات.

وعن السياسات المالية والنقدية في الخليج رأى التقرير انها ستبقى توسعية متوقعا ان يرتفع الانفاق الحكومي الاجمالي لحكومات دول مجلس التعاون الخليجي بواقع 6 الى 8 في المئة سنويا خلال العامين المقبلين.

واشار الى انه بحلول العام 2014 قد تكون المصروفات الحكومية قد ارتفعت بواقع 50 في المئة عن مستواها للعام 2010 موضحا ان انخفاض إنتاج النفط وأسعاره سينعكس على الايرادات النفطية وقد تنخفض فوائض الميزانية في المنطقة باكثر من النصف من 12 في المئة من الناتج المحلي الاجمالي في العام 2012 الى 5 في المئة بحلول العام 2014.

وبشان أسعار الفائدة توقع التقرير ان تبقى عند مستوياتها المنخفضة الحالية ما يساعد على ادارة ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي مرجحا أن يظل الاقراض المصرفي قويا عموما وخاصة في الدول التي تشهد نموا اقتصاديا اقوى. كما توقع أن تشهد ربحية القطاع المصرفي تحسنا بعدما تاثرت بتجنيب المزيد من المخصصات في العام 2012 طالما حافظ الاقتصاد العالمي على تماسكه.

«برقان» يقدم خصومات حصرية من أكاديميه برشلونة الكويت

بنك برقان
BURGAN BANK
driven by you
شعار بنك برقان

أعلن بنك برقان امس ان عملاء حساب بوبا للاطفال يستطيعون الآن الاستفادة من العرض الحصري المقدم من اكاديميه برشلونه لكرة القدم، حيث يحصلون على خصم 15 في المئة عند التسجيل وعلى كافة رسوم العضوية وذلك للتمتع بمجموعة واسعة من المزايا التي تقدّمها الاكاديميه.

هذا وتعد اكاديمية نادي برشلونه الكويت مدرسة خاصة لكرة القدم للاطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و14 عامًا، وتعطي دروسًا في تقنيات كرة القدم وفقًا لأسلوب فريق برشلونة التدريبي وخططه لتطوير قدرات اللاعبين في اجواء رياضية وصحية.

هذا وقد حقق حساب بوبا النجاح منذ انطلاقه لانه يقدم حلول مبتكرة ومناسبة للاهالي الذين يسعون إلى تعزيز فكرة التوفير والادخار لمستقبل ابنائهم، بالإضافة إلى الحصول على العديد من المزايا والخصومات الخاصة بعملاء هذا الحساب الامر الذي يتماشى مع الجهود الشاملة للبنك بتوفير تجربة مصرفية فريدة من نوعها لكافة العملاء.

ينطلق تحت رعاية وزير المواصلات

«ملتقى الكويت للاتصالات».. حوار نحو قطاع منظم يخدم التنمية الاقتصادية

تنطلق اليوم فعاليات ملتقى الكويت الأول للاتصالات تحت رعاية وزير المواصلات المهندس سالم الاذينة وذلك في فندق شيراتون الكويت لمناقشة آفاق وتحديات مستقبل قطاع الاتصالات ورؤى رواد القطاع بجنباحية الاتصالات والإنترنت ونقل البيانات والمعلومات.

وقالت اللجنة التنظيمية العليا للملتقى في بيان ان إطلاق النسخة الاولى من فعاليات المؤتمر تأتي في مرحلة مهمة جدا من مسيرة الإقتصاد سواء العالمي او المحلي وخصوصا بالتزامن مع التحولات المتسارعة في قطاع الاتصالات المتنقلة في المنطقة، وما صاحبها من تطور هائل في مجال تكنولوجيا المعلومات الأمر الذي يستوجب وقفة للمناقشة والحوار مع الجهات الحكومية المعنية والحوار بين رواد القطاع من جهه اخرى. واوضحت اللجنة التنظيمية في بيان ان الملتقى تشارك فيها رواد قطاع الإتصالات والإنترنت، ففي قطاع الإتصالات تمثلة شركة زين اكبر مشغل في الكويت والمنطقة والأرقى في خدماتها فيما يمثل قطاع الإنترنت شركتي فاست تلكوا صاحبة اكبر حصة وقية واقضل خدمة انترنت، ومدى رائدة الإنترنت اللاسلكي في منطقة الخليج، اضافة الى شركة نور للإتصالات اكبر شركة خدمات وحلول تكنولوجية، وتواصل تيليكوم الشركة الرائدة في مجال حلول الجيل القادم لشبكة اتصالات ip عالية الأداء في دول مجلس التعاون.

ان التقدم الذي شهدته شبكات الإتصالات المتنقلة، والتطور في مجالات الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات تحتم اليوم قبل الغد مناقشة مصير ومستقبل هذا القطاع الحيوي المتجدد بسرعات فائقة تفوق الخيال.

واشارت اللجنة الى ان جملة المتغيرات التي فرضتها تكنولوجيا الإتصالات، قدمت عوامل جديدة للدفع بعجلة الإقتصاد والمساهمة في خطط التنمية، وباتت الدول التي تمتلك بنية تحتية متطورة للاتصالات مدفوعة بقوة حقيقية نحو اهدافها التنموية، واكثر فرصا لتحقيق معدلات نمو اقتصادي مستقر ومستدام.

انخفاض في الإنفاق الحكومي وزيادة في الإنفاق على الأجور بنسبة 25 في المئة

«بيتك للأبحاث»: 14.7 مليار دينار فائض الميزانية في الأشهر الثمانية الأولى من السنة المالية الحالية

الموقف المالي

مؤشر أسعار النفط

قال تقرير اصدرته شركة «بيتك للابحاث» المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك» ان الكويت حققت فائضا قدره 14.7 مليار دينار «52.2 مليار دولار» خلال الثمانية أشهر الاولى من السنة المالية الحالية 2012-2013 «من ابريل 2012 إلى نوفمبر 2012» متجاوزة بذلك الفائض المسجل عن نفس الفترة من العام المالي السابق 2011-2012 وهو 11.6 مليار دينار.

واشار التقرير الى ان الإيرادات الفعلية المحصلة بلغت 21.6 مليار دينار كما في نهاية نوفمبر 2012، وهو ما يتجاوز بكثير المبلغ المتوقع للميزانية وهو 9.3 مليارات دينار.

ولا تزال عائدات النفط تشكل غالبية الدخل الحكومي، بنسبة 95 في المئة تقريبا من إجمالي الإيرادات الحكومية، كما انخفض الانفاق الحكومي والمصروفات عن المبالغ المتوقعة وتراجع الانفاق الراسمالي، فيما زاد الانفاق على الاجور بنحو 25 في المئة ليصل الى حوالي 2 مليار دينار.... وفيما يلي التفاصيل.

تقلل الكويت عادة من اسعار النفط في الميزانية محددة إياها عند فقط 65 دولارا للبرميل خلال خطة ميزانية السنة المالية 2012/2013، مما ادى إلى انخفاض توقعات الإيرادات. وقد تراوحت أسعار النفط «برنت» عند متوسط 111.9 دولارا للبرميل في عام 2012. وتجاوزت الإيرادات غير النفطية المبلغ المرصود لها في الميزانية للفترة بمبلغ 367 مليون دينار لتصل إلى 1.1 مليار دينار.

كما انخفضت المصروفات عن المبلغ المتوقع للفترة في الميزانية بمقدار 7.2 مليارات دينار لتصل إلى 6.9 مليارات دينار فقط. وانخفض ايضا الانفاق الحكومي بصورة ضئيلة عن نفس الفترة من السنة المالية 2011/2012 عندما وصل إلى 7.1 مليارات دينار. ولكن الإنفاق على الأجور زاد بنسبة 24.7 في المئة على أساس سنوي ليصل إلى 1.9 مليار دينار وانخفضت التحويلات بمقدار 23 في المئة بينما تراجع الإنفاق الراسمالي بمقدار 20.3 في المئة ليصل إلى 577 مليون دينار فقط. وهذا بالمقارنة بالإنفاق الراسمالي المرصود في الميزانية بمبلغ 2.6 مليار دينار للسنة المالية 2012/2013 ككل.

لقد قمنا بتعديل توقعاتنا بالزيادة لفائض الميزانية الكويتية للسنة المالية 2012/2013 إلى 26.4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في حين كانت توقعاتنا السابقة تشير إلى 22.3 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي بعد تخفيض الإنفاقات الحالية والراسمالية فضلا عن ارتفاع محصلة الإيرادات.

وحققت الكويت فائضا قياسيا في الميزانية بمبلغ 13.2 مليار دينار «29.8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي» في سنة 2011/2012 «من أبريل 2011 إلى مارس 2012» حيث نمت الإيرادات، مدفوعة من قبل القطاع النفطي بنسبة 40.6 في المئة على أساس سنوي كما ارتفعت النفقات بنسبة 4.8 في المئة. وننتوقع ان تواصل الكويت سياساتها المالية التوسعية على المدى المتوسط. وتتضمن ميزانية السنة المالية 2012/2013 مصروفات بمبلغ 21.2 مليار دينار «75 مليار دولار» اي بزيادة قدرها 9.3 في المئة عن الميزانية السابقة.

ومع ذلك، فإن الحكومة لديها سجل من عدم إنفاق مصروفات ميزانيتها بالكامل وخاصة فيما يتعلق بالمشاريع الراسمالية.

وسوف يظل الإنفاق الراسمالي متواضعا. ولكن النفقات الجارية سوف تزداد بصورة مضطردة نظرا لزيادة فاتورة الأجور الحكومية، وذلك على افتراض تحقيق نجاح محدود في استبدال العمالة الوافدة بمواطنين في القطاع الخاص. ونستطيع أن نقول أنه طالما بقيت أسعار النفط مرتفعة، فإن هذه الارتفاعات في النفقات الجارية لا تشكل تهديدا على الموقف المالي للكويت.

وقد زادت الحكومة نسبة الإيرادات المخصصة لصندوق احتياطي الأجيال القادمة في السنة المالية 2012/2013، من 10 في المئة إلى 25 في المئة. وعلى الرغم من أن هذه العائدات قد ذهبت إلى صندوق الاحتياطي العام الذي يدار ايضاً من قبل الهيئة العامة للاستثمار ويغطي جميع النفقات في الميزانية، إلا انه أكثر صعوبة في الوصول إليه من صندوق احتياطي الأجيال القادمة. وتاتي هذه الخطوة بعد تحذيرات من صندوق النقد الدولي بمكن للكويت أن تعاني الكويت من أجل الحفاظ على ثروتها النفطية للأجيال المقبلة إذا لم تمارس ضبط أوضاع المالية العامة.

وسيواصل النفط استحواذه على الجزء الأكبر من إيرادات الميزانية، نظرا لعدم توقع وجود اي مصدر جديد للإيرادات او ضرائب مبيعات على المدى القريب. ومن المتوقع ان تزداد الاستثمارات الأجنبية للهيئة العامة للاستثمار بصورة مضطردة. ويتوقع ان يكون لعوامل مثل انخفاض معدلات الفائدة على المستوى العالمي، وحالة عدم اليقين التي تكتنف الاقتصاد الأمريكي بالإضافة إلى الرياح المعاكسة لأزمة منطقة اليورو تاثيرا سلبيا على العائدات خلال السنوات المقبلة. ونتوقع ان تسجل الميزانية فائضا بمبلغ 26.4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2013/2012.

تقليص فائض الحساب الجاري

نتوقع ان يتقلص فائض الحساب الجاري ليصبح 39.2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013 والذي سجل نسبة 44.1 في المئةمن الناتج المحلي الإجمالي في عام 2012 نتيجة لتراجع عائدات تصدير النفط. وسوف تستمر عائدات تصدير النفط في تشكيل النصيب الأكبر بنحو 92 في المئة من عائدات التصدير في الفترة من 2013-2017.

ومن المفترض أن يؤدي الارتفاع البطيء في حجم الاستثمارات من قبل القطاعين الحكومي والخاص إلى زيادة مطردة في فاتورة الواردات. وعلى النقيض من الفائض التجاري الكبير، من المتوقع أن يظل رصيد السلع غير الاستهلاكية محققا لعجز في 2013 - 2017.

وبالرغم من ذلك، يتوقع أن ينمو الفائض الإيرادات بصورة مضطردة، مما ينعكس بشكل رئيسي على عائدات الأصول الأجنبية الكبيرة والمتزايدة في البلاد. وسوف تعمل تدفقات الإيرادات المرتفعة على تعويض الزيادة في الأرصدة المدينة للإيرادات «نتيجة لارتفاع تكاليف عودة الشركات الأجنبية إلى أوطانها» بل وسيزيد، وهو ما يدعم فائض الإيرادات ليصل إلى 17.4 مليار دينار في 2017.

يتوقع أن تواصل الكويت سياساتها المالية التوسعية. وسوف يزداد حجم المصروفات الجارية في ظل زيادة فاتورة الأجور الحكومية. ولا تشكل الزيادة الحالية في حجم الإنفاق تهديداً للمركز المالي الكويتي طالما حافظت أسعار النفط على معدلاتها المرتفعة.

وإننا نتوقع استمرار الكويت في تسجيل فائض كبير في الميزانية خلال السنوات المقبلة مدعومة بقوة القطاع النفطي. ونتوقع أن يصل فائض الميزانية إلى 26.4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنة المالية 2013/2012. وسيواصل النفط استحواذه على الجزء الأكبر من إيرادات الميزانية، نظرا لعدم توقع وجود أي مصدر جديد للإيرادات أو ضرائب مبيعات على المدى القريب. وستشجع ارتفاع عائدات النفط على زيادة مستوى الإنفاق الحالي، والذي يعمل بدوره على تحفيز نمو الاستهلاك المحلي.

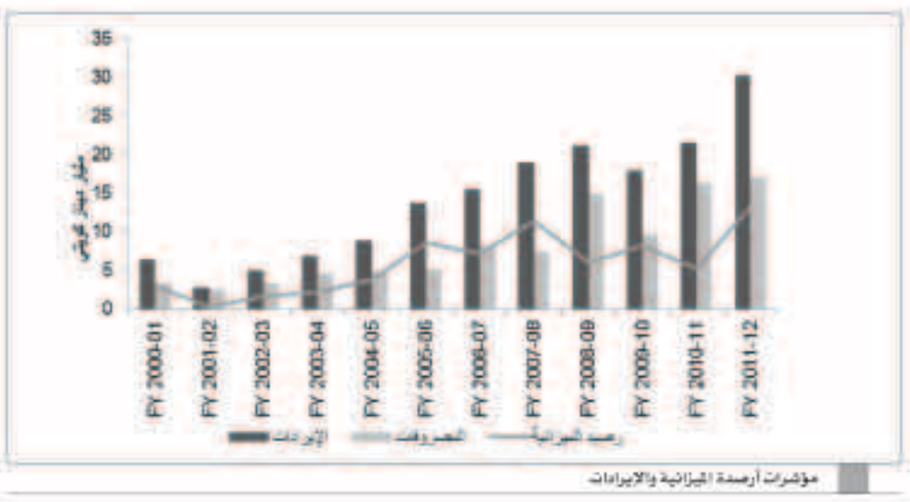

مؤشرات أرصدة الميزانية والإيرادات

«إيرباص» تفقد الصدارة العالمية لصالح «بوينغ»

مقر إيرباص

فقدت شركة إيرباص الأوروبية مركزها الأول الذي حافظت عليه لسبع سنوات، كأكبر منتج لطائرات الركاب في العالم خلال 2012 بعد منافستها الأمريكية بوينغ، ومع ذلك ارتفع سهم شركتها الأم الصناعات الجوية والعسكرية الأوروبية «إيدس» بشدة. وفقزت شركة بوينغ الأمريكية خلال العام الماضي، كأكبر منتج للطائرات من حيث الحصة السوقية. واستبعد فابريس برجلر الرئيس التنفيذي لشركة إيرباص أن تساعد المشكلات التي تواجهها الطائرة بوينج 787 دريملاينر التي تنتجها منافستها الأمريكية في زيادة حصتها من السوق العالمية.

وقال في مؤتمر صحافي بمناسبة الإعلان عن أحدث بيانات الطلبيات والتسليمات لدى أيرباص «لن أراهن على مشكلات المنافسين لضمان نجاحنا». وأصدرت إدارة الطيران الاتحادية الأمريكية أمرا الأربعاء الماضي، بعدم إقلاع جميع الطائرات «787 بوينغ دريملاينر» من إنتاج شركة بوينج لاحتمال وجود عيب فني فيها يؤدي إلى اشتعال البطارية. وجاء هذا القرار في أعقاب هبوط اضطراري لطائرة من ذلك الطراز في اليابان بسبب مشكلات في البطارية.

«وكالة الطاقة»: شح متوقع بإمدادات النفط مع نمو في الطلب

رجحت وكالة الطاقة الدولية حدوث شح في إمدادات النفط العالمية مع تزايد الطلب الصيني على الوقود وتراجع الإمدادات من منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» خاصة من السعودية، مما قد يستنزف المخزونات.

وبذلك تتراجع الوكالة -التي تقدم المشورة في سياسات الطاقة للدول الصناعية الكبرى- عن وصفها في الأشهر القليلة الماضية لأسواق النفط بأنها تحظى بإمدادات وفيرة للغاية.

وقالت الوكالة إنها تتبنى الآن رؤية أكثر «واقعية وبعدا للنظر»، رغم أنه ربما يكون من السابق لأوانه استشعار قلق حقيقي والإعلان عن بداية دورة سوقية جديدة أو العودة إلى السوق الصاعدة. وقال التقرير الشهري للوكالة «بشكل مقاجئ تبدو السوق أكثر شحا مما كنا نعتقد». وأضاف أن مخزونات النفط في الدول المتقدمة الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بدأت تتراجع بعد نموها لفترة طويلة.

وذكرت الوكالة في تقريرها أن الطلب الصيني على النفط وكذلك إمدادات السعودية -أكبر مصدر للنفط بالعالم- معقدان للغاية بحيث يتعذر إعطاء تفسيرات سريعة.